الصباح الاقتصادية 12
العدد 2868 - السنة العاشرة
الجمعة 24 ذو الحجة 1438 - الموافق 15 سبتمبر 2017
Friday 15 September 2017 - No.2868 - 10th Year

أكد أن الزيارة تأتي استكمالا للقاءات القيادتين

الصالح : اتفاقيات كبيرة مع تركيا تخدم المصلحة العامة للكويت خاصة «تجنب الازدواج الضريبي»

■ دالغيتش : زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الحالية إلى أنقرة تعكس مدى تطور العلاقات الثنائية بين البلدين

اكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية انس الصالح امس ان الزيارة الرسمية لسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء لتركيا تاتي استكمالا للقاءات القيادتين الكويتية والتركية.

وقال الصالح في تصريح مشترك لتلفزيون الكويت ووكالة الأنباء الكويتية "كونا" ان سمو الشيخ جابر المبارك التقى مساء اول امس مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان وبحثا العلاقات الثنائية الوطيدة بين البلدين وسبل دعمها اضافة الى القضايا ذات الاهتمام المشترك.

واضاف ان "سمو الشيخ جابرالمبارك التقى امس مع رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم لبحث العديد من المواضيع التي تهم البلدين وتخدمهما في كافة المجالات منها السياسية والاقتصادية".

ولفت الصالح الى وجود اتفاقيات تخدم المصلحة العامة في الكويت خاصة اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي التي خفضت الضريبة على الاستثمارات الكويتية في تركيا وبشكل خاص الاستثمارات المتعلقة بالقطاع العام والتي تدار من قبل الهيئة العامة للاستثمار. وكان الصالح اجتمع مساء اول امس الاربعاء مع نائب رئيس الوزراء والمسؤول عن الملف الاقتصادي التركي محمد شيمشيك وبحث معه تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين.

يذكر ان الرئيس التركي رجب طيب اردوغان قام بزيارة رسمية للكويت في مايو ويوليو الماضيين سبقتها زيارة سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح لانقرة في مارس الماضي.

على صعيد متصل ثمنت شخصيتان تركيتان بارزتان امس زيارة سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء الكويتي لتركيا ، منوهتين بالاهمية السياسية والاقتصادية التي تتمتع بها دولة الكويت على كافة الصعدة.

وقال عضو البرلمان عن حزب العدالة والتنمية الحاكم خالص دالغيتش لوكالة الأنباء الكويتية "كونا" ان زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الحالية الى تركيا تعكس مدى تطور العلاقات الثنائية بين البلدين وبلوغها مرحلة عالية جدا.

ورأى ان التوقيت المحكم لهذه الزيارة يعكس مدى الأفق السياسي الذي تتحرك في نطاقه دولة الكويت لخدمة أهداف حيوية وتعزيز أوجه التعاون الشامل بين البلدين وتحقيق مزيد من التكامل والتوافق في الاراء تجاه الوضع الاقليمي برمته.

وتوقع دالغيتش أن تثمر عن هذه الزيارة العديد من النتائج الايجابية في من مجالات مختلفة لا سيما فيما يتعلق بالمجالات الاقتصادية وزيادة نسبة الاستثمارات وتعزيز السياحة الكويتية في تركيا.

واعتبر زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء لتركيا استكمالا للزيارة الأخيرة التي قام بها حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد إلى تركيا في مارس الماضي.

ورأى ان زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء ستثمر عنها نتائج ايجابية كبيرة للبلدين وذلك على صعيد القضايا الاقليمية والاقتصادية موضحا ان العلاقات بين البلدين ستشهد خلال المرحلة المقبلة نقلة نوعية وانتعاشا كبيرا في جميع المجالات ستعود بالفائدة على كافة دول المنطقة.

وقال ان الزيارة ستسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين الذي يعد الهدف المشترك للبلدين في عصر الاعتماد المتبادل بين الدول وهو توجه قابل للنجاح في الفترة المقبلة في ظل الكثير من العوامل التي تربط تركيا بالعالم العربي والرؤية المشتركة بين الجانبين. من جانبه نوه الخبير الاقتصادي ورئيس جمعية رجال الأعمال العرب والاتراك "ارتياد" جمال الدين كريم في حديث مماثل لـ"كونا" باهمية زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الى تركيا قائلا انه سيثمر عنها كثير من الاتفاقيات على صعيد الاستثمارات بين البلدين.

وقال كريم إن العلاقات التركية الكويتية دخلت مرحلة جديدة من التقارب السياسي والتعاون بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة في عام 2002 لاسيما في المجال الإقتصادي مشيرا إلى أن علاقات البلدين شهدت خلال تلك الفترة زخما كبيرا وتعزيزا للعلاقات في كافة المجالات وارادة مشتركة في التوصل الى رؤية مشتركة في عدد من المسائل السياسية والإقتصادية.

وأكد أن " الزيارة تحمل العديد من المعاني الإيجابية على صعيد العلاقات بين البلدين" متوقعا أن "تشهد الفترة المقبلة ضخ الكويت لاستثمارات عديدة في مختلف القطاعات".

وقال ان زيارة سمو رئيس مجلس الوزراء الكويتي تتسجم وتطلعات قطاع الأعمال في هذه المرحلة من التحولات الاقتصادية المهمة مشيرا إلى ان هذه الزيارة ستعمل على تعزيز التبادل التجاري نحو مزيد من المساهمات الإستثمارية بين تركيا والكويت ودعم عجلة الاستثمار بينهما.

وأكد ان الزيارة ستوفر المناخ المناسب لتوسيع قاعدة الشراكة الاقتصادية لاسيما وان الشركات الكويتية لديها العديد من الاستثمارات في العديد من للجالات الصناعية داخل تركيا مضيفا ان الزيارة تعزز الثقة بين البلدين. واوضح ان العلاقات الاقتصادية بين البلدين تشهد انتعاشا قويا بسبب الزيارات الإستراتيجية المتبادلة التي يقودها قادة البلدين وتوقيع عشرات الاتفاقيات اثناء تلك الزيارات.

وقال كريم ان الاستثمارات الكويتية في تركيا بدات مع وصول الرئيس التركي الراحل تورغورت أوزال حيث افتتح اول مصرف إسلامي (كويت تورك) في تركيا عام 1989 حيث وصل عدد فروعه حتى الان الى 330 فرعا في 70 مدينة تركية ويراس مال كويتي مئة بالمئة.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح خلال اجتماعه مع نائب رئيس الوزراء والمسؤول عن الملف الاقتصادي التركي محمد شيمشيك

■ كريم : علاقات البلدين شهدت خلال تلك الفترة زخماً كبيراً وتعزيزاً للعلاقات في كافة المجالات

وأوضح ان عدد الشركات الكويتية النشطة في تركيا بلغ 280 شركة في حين بلغ عدد السياح الكويتيين إلى تركيا خلال النصف الاول من العام الحالي نحو 230 الف سائح بالاضافة الى 270 الفا عبروا (ترانزيت) من تركيا فيما بلغ عدد العقارات المملوكة للكويتيين في تركيا 6000 عقار ليحتل الكويتيون بذلك المرتبة الأولى من بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وفي المقابل قال كريم ان الشركات التركية نفذت في الكويت مشاريع تصل قيمتها إلى 6ر5 مليار دولار أهمها مشروع مطار الكويت الدولي الجديد الذي تصل قيمته إلى 4ر4 مليار دولار تنفذه شركة (ليماك) التركية.

وتابع ان استثمارات الكويتيين في تركيا بلغت 1ر6 مليار دولار وذلك خلال الفترة مابين 2010 و2016 مشيرا إلى أن التبادل التجاري بين البلدين يتزايد تدريجيا ويتوقع ان يصل الى 3 مليارات في عام 2020.

وشهد التطور في العلاقات الاقتصادية تطورا ملحوظا منذ حوالي 15 عاما انعكس على حجم التبادل التجاري والاستثمارات الثنائية وصولا إلى فوز شركات تركية بمناقصات مشاريع ذات طابع استراتيجي كفوز شركة (كولن) التركية بعقد إنشاء البنى التحتية لمشروع جنوب المطلاع الاسكاني ومشروع مبنى مطار الكويت الدولي (2) الذي فازت به شركة (ليماك) للانشاء الذي يعتبر المشروع الاستراتيجي الأكبر في خطة التنمية.

ناقشا كذلك التجارة البينية في المنطقة

الروضان ملتقياً زيبكجي: إزالة بعض العقبات التي تعترض تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين

وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي مستقبلا وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان

بحث وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان مع وزير الاقتصاد التركي نهاد زيبكجي سبل تعزيز التعاون الاقتصادي المشترك بين البلدين.

وقال الروضان في تصريح مشترك لتلفزيون الكويت ووكالة الأنباء الكويتية "كونا" مساء أول أمس الأربعاء ان الجانبين بحثا ايضا الاتفاقيات المقرر توقيعها اليوم "امس" الخميس وتعزيز الاستثمارات التركية في الكويت واداء بعض الشركات وازالة بعض العقبات التي تعترض تنمية العلاقات بين البلدين.

واضاف انهما "ناقشا كذلك التجارة البينية في المنطقة" واصفا اللقاء ب "الممتاز" اذ ابدى الوزير التركي التفهم والرؤى المشتركة مع مقترحات الجانب الكويتي.

وبالنسبة للقاء سمو الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء والوفد المرافق لسموه مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان قال الروضان انه بحث التعاون الاقتصادي بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

ولفت الى ان العلاقات بين البلدين شهدت في السنوات الاخيرة قفزة نوعية كبيرة مسجلة ارقاما لم تكن ضمن الاهداف المحددة موضحا ان الجانبين وضعا خططا للفترة المقبلة من ضمنها الدخول في اسواق جديدة مع الجانب التركي.

وبين الروضان ان البلدين لديهما برامج جديدة للاستثمارات الكويتية في تركيا وتذليل العوائق التي تعترض المستثمرين الكويتيين وتقديم بعض الحوافز للجانب الاستثماري التركي في الكويت. وذكر ان توقيع الاتفاقيات بين البلدين جاء نتيجة لقاءات واجتماعات سابقة بين الجانبين بينها الزيارة الرسمية التي اجراها برفقة الفريق العامل بالهيئات التابعة لوزارة التجارة في يونيو الماضي الى انقرة واسطنبول والتي ادت الى نتائجها المرجوة.

واشار الى اهمية المنتدى الاقتصادي التركي - الكويتي المقرر عقده غدا الجمعة في مدينة اسطنبول معتبرا ان "هذه اللقاءات والحوارات بين المستثمرين والجهات الحكومية والقطاع الخاص تحقق نتائج مثمرة دائما".

واوضح ان المنتدى سيبحث ابرز العقبات التي تعترض المستثمرين في كلا البلدين وعرض الافكار وتطوير آلية العلاقة من خلال وضع خطط تنفيذية مصاحبة لأزمنة محددة مشيدا بالتعاون والتفاهم التركي بهذا الجانب.

سعر برميل النفط الكويتي يرتفع 79 سنتاً ليبلغ 51.56 دولاراً

برميل النفط الكويتي يرتفع

ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 79 سنتا في تداولات أمس الأربعاء ليبلغ 56ر51 دولار امريكي مقابل 77ر50 دولار للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط أمس بعد أن قالت وكالة الطاقة الدولية إن فائض المعروض العالمي من الخام بدأ يتكمش على الرغم من زيادة كبيرة في مخزونات النفط في الولايات المتحدة بسبب الأعاصير هناك وفي الوقت ذاته توقعت الوكالة نمو الطلب العالمي على النفط في 2017 إلى 1ر6 مليون برميل يوميا.

وارتفع سعر برميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت 89 سنتا ليصل إلى مستوى 16ر55 دولار كما ارتفع سعر برميل خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 1ر07 دولار ليصل عند التسوية الى مستوى 30ر49 دولار.

أبرزها عمليات الشراء الانتقائي بسيولة محلية وغير كويتية على شركات مكونات مؤشر «كويت 15»

تعاملات البورصة مرت بمتغيرات عدة .. هذا الأسبوع

البورصة مرت بمتغيرات عدة

مرت تعاملات بورصة الكويت الأسبوع الجاري بمتغيرات عدة أبرزها عمليات الشراء الانتقائي بسيولة محلية وغير كويتية على شركات مكونات مؤشر "كويت 15" استباقا لاحتمالية ترقية بورصة الكويت لمصاف الأسواق الناشئة مما ساهم في أن يحافظ المؤشر على مستويات التاسيس لما فوق الـ1000 نقطة.

وأيضا كان لدخول محافظ مالية لبعض كبرى المجموعات الاستثمارية في أوامر الشراء على اسهم القطاعات القيادية كالمصارف والاتصالات والخدمات عاملا مساندا أيضا لارتفاع أحجام السيولة المتداولة يوميا التي قفزت إلى أرقام قياسية مقارنة مع ما كانت تتحصل عليه خلال شهري أغسطس ويوليو الماضيين.

وكان ملاحظا من وتيرة التعاملات خلال الجلسات الخمس الماضية ان شهدت بعض الأسهم الخاملة عمليات بيع وضغوطات أثرت سلبا على المؤشر السعري العام لاسيما خلال الجلسة قبل الأخيرة كما كانت هذه الشريحة أيضا تحت طائلة عمليات جني ارباح مما قلص من بعض مستوياتها السعرية.

وبدا أيضا من منوال المسار العام ان ادت انشطة بعض الشركات الكبيرة دورا في عودة صناع سوق من أجل الظفر بتجميع أكبر قدر ممكن من الأسهم خصوصا التي كانت في مستويات سعرية مقبولة لاسيما في قطاعات الخدمات المالية والاستهلاكية علاوة على المضوية في القطاع العقاري وجلها كانت تحت أسعار الـ100 فلس.

وفيما يتعلق بوقائع الجلسة اليوم الخميس كان واضحا استئثار شركات المكون لمؤشر القياديات (كويت 15) على السيولة بنسبة تخطت الـ60 في المئة منذ البداية لترتفع هذه الآلية الشرائية حتى اللحظات الأخيرة قبل قرع جرس الإغلاق.

ورغم الضغوطات التي طالت بعض الشركات الكبيرة فان المؤشر السعري العام استطاع خلال الدقائق الأخيرة الحفاظ على مستوياته فوق الـ6900 نقطة بفضل التعديل في بعض المستويات السعرية لكثير من الشركات التي كانت في دقة التداولات مما ساهم في ارتفاع كميات الأسهم المتداول وكذلك أعداد الصفقات.

ومن المتوقع أن تشهد مجريات التعاملات خلال الأسبوع المقبل مزيدا من موجات الشراء في اتجاه الأسهم التشغيلية سواء كانت الكبيرة أو الصغيرة منها بدعم من احتمالية دخول البورصة في مصاف الأسواق الناشئة ما سينعكس حتما إلى اجتذاب السيولة غير الكويتية ليرفع من أحجامها ويعزز الثقة في ثاني أهم أسواق المال في المنطقة.

وتابع المتعاملون إفصاحا من (بورصة الكويت) عن عقد مزاد لبيع عدد 4ر15 مليون سهم من أسهم شركة انوفست تمثل نسبة (3ر5 في المئة) من رأسمال الشركة بسعر ابتدائي قدره (150 فلسا كويتيا) للسهم الواحد بقيمة إجمالية قدرها 3ر2 مليون دينار (ما يعادل نحو 5ر7 مليون دولار) وذلك يوم الأربعاء الموافق 27 سبتمبر الجاري.

واهتم بعض المتعاملين بإفصاح عن تنفيذ بيع أوراق مالية (مدرجة) وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب وزارة العدل - إدارة التنفيذ إضافة إلى إتمام عملية بيع لشخص مطلع على أسهم (بنك الكويت الوطني) وموافقة هيئة أسواق المال على تجديد حق شراء أو بيع 10 في المئة من أسهم شركة (الوطنية العقارية).

كما اهتم هؤلاء أيضا بإفصاح عن تغيير الاسم التجاري من شركة (أوج القابضة) إلى شركة مشاعر القابضة واستقالة رئيس مجلس إدارة وعضو في شركة (اياس) للتعليم الأكاديمي والتقني علاوة على إفصاح (مكمل) من أجل تحديد موعد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة (المعدات القابضة).

وبالنظر إلى الشركات التي كانت في بؤرة الارتفاعات فكانت تدور حول (المركز) و(كويت ت) و(إيفكت) و(وطنية) و(الخليجي) أما الأكثر تداولا فكانت (زين) و(بيتك) و(الامتياز) و(وطنية) و(اهلي متحد).

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (كيبل للقزيوني) و(كميك) و(متحدة) و(بوبيان) و(أصول) في حين شهدت الجلسة ارتفاع اسهم 54 شركة وانخفاض أسهم 53 شركة في حين كانت هناك 18 شركة ثابتة من إجمالي 125 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر اسهم (كويت 15) على 6ر52 مليون سهم تمت عبر 3067 صفقة نقدية بقيمة نحو 30 مليون دينار (نحو 1ر98 مليون دولار).

واقفل المؤشر السعري منخفضا 1ر11 نقطة ليبلغ مستوى 8ر6913 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت نحو 7ر42 مليون دينار (نحو 6ر139 مليون دولار) من خلال 7ر169 مليون سهم تمت عبر 6395 صفقة نقدية.